الفساد الإداري في المنظمات الحكومية
(أسبابه، آثاره، طرق مكافحته)

سهى محمد محمد مصطفى سليم

الملخص:

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية، وعلى الرغم من وجود الفساد في معظم المجتمعات، إلا أن البيئة التي تتسم بالنظم البيروقراطية تشجع على بروز ظاهرة الفساد وانتشارها، في حين تقل هذه الظاهرة في النظم الديمقراطية التي تقوم على أسس احترام حقوق الإنسان، وتحدث هذا البحث عن الفساد الإداري بصفة خاصة، وهدف إلى تحديد معالمه من خلال التعرف على ماهيته، ومظاهره وأنماطه، وأسبابه والعوامل المؤدية لانتشاره، وعرض لبعض الآثار الناجمة عنه، مع إبراز مدى الاهتمام بهذا الشأن من خلال وضع بعض المقترحات للحد من الفسادالإداري.

Abstract:

The phenomenon of corruption is considered to be a global one. Despite the existence of corruption in most societies, the environment of bureaucracy systems encourages the emergence of the corruption phenomenon and its spread. While this phenomenon is less in democratic systems based on the foundations of respect for human rights. This research talks about administrative corruption in particular, and the goal to determine its characteristics through knowing what it is, its manifestations and patterns, its causes and factors not conducive to its spread, and a display to some of its effects, highlighting the extent of interest in this regard through the development of some of the proposals to reduce administrative corruption

مقدمة

تعد ظاهرة الفساد من الظواهر العالمية القديمة من حيث الوجود والحديثة من حيث الإنتشار، كما ارتبطت هذه الظاهرة على المستوى العالمي بعدة عوامل منها انعدام الشفافية والمسائلة، ويعد الفساد الإداري أخطر أنواع الفساد وذلك لما تمثله الإدارة من اهمية في حركة الدولة والسلطات القائمة، وقد يتمثل الفساد في التعقيدات البيروقراطية والتصرفات غير القانونية وبصفة عامة يعد الفساد الإداري جزء لا يتجزأ من الفساد.

وقد حظى موضوع الفساد الإداري الكثير من الإهتمام على كافة المستويات الدولية والمحلية والإقليمية إلى جانب ما أخذه من أهمية بالغة في برامج الدول خاصة حكومات الدول النامية التي تعاني مجتمعاتها من تفشي هذه الظاهرة بصورة أكبر مما تعانيه الدول المتقدمة، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة وضع إستراتجيات يتم تحديثها بشكل مستمر للحد من الآثار الناجمة عن الفساد، والبحث عن الآليات والأدوات التي تكفل محاربة هذه الظاهرة الخطيرة. كما ينبغي الإهتمام بدعم مبدأ الشفافية والمسائلة داخل القطاع الحكومي وذلك للقضاء على الفساد الإداري الذي يحول دون تحقيق أهداف المنظمات.

مشكلة الدراسة

يعد الفساد الإداري من أخطر المشكلات التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء ، والتي تقف عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة، تتجسد مشكلة الدراسة في تزايد ظاهرة السلوكيات غير الأخلاقية في العمل الإداري، واستغلال الوضع الوظيفي لتحقيق أهداف شخصية(الرشوة، والوساطة، والمحسوبية)، كما تكمن مشكلة الدراسة في وضع الدوافع المادية والمعنوية كقاعدة أساسية لكافة المواطنين.

أهمية الدراسة

لقد زاد الاهتمام بموضوع الفساد الإداري، لتفشي صور الفساد في معظم الأنظمة الإدارية، حيث اتخذ الفساد الإدارى أشكالا متعددة وواسعة، كما جاء الاهتمام بدراسة السلوك الأخلاقى فى العمل لارتباط كفاءة المؤسسات العامة وفاعليتها بسلوكيات وأخلاقيات العاملين بها، وإن اكتساب موضوع الأخلاقيات الإدارية له أهمية بالغة جاء بسبب تردى مستوى الإدارة وتفشى صور الفساد فى معظم الأنظمة الإدارية.

أهدف الدراسة

يهدف البحث الى تشخيص واقع الفساد الإداري من خلال التعرف على الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة ووصف آثارها، ومن ثم وضع الحلول والمعالجات لها.

تساؤلات الدراسة

١- ما ماهية الفساد الإداري ؟
٢- ما هى الأسباب والعوامل التي ساعدت على انتشار الفساد الإداري؟ وما هى الآثار الناجمة عنه؟
٣- ماهى الطرق التي يجب اتباعها للحد من انتشار الفساد الإدري؟

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمدخل التحليلي، فقد ركز المنهج الوصفي على توصيف ظاهرة الفساد الإداري لضرورة التعرف على الدوافع المؤدية إليه، إلى جانب تقديم رؤية تحليلية لعرض وتحليل الأدبيات النظرية المتعلقة بالفساد الإداري، حيث يصبح الاتجاه نحو وضع طرق للوقاية والعلاج من الفساد ضرورة ملحة أمام تفشي ظاهرة الفساد في المؤسسات العامة.

ماهية الفساد

مفهوم وطبيعة الفساد

في إطار تحديد المفهوم المتعلق بالفساد بصفة عامة والفساد الإداري بصفة خاصة لابد من توضيح مدى تعذر الإتفاق على تعريف محدد للفساد، نظراً لتعدد الأراء والإتجاهات الفكرية، ومما أدى إلى ظهور عدة إجتهادات مختلفة فيما يتعلق بمفهوم الفساد بصفة عامة والإداري بصفة خاصة.

التعريف اللغوي للفساد:-

الفساد في معجم اللغة هو(**فسد**) ضد صلح و(**الفساد**) لغة البطلان، ففساد الشيء يعني بطلانه(محمود محمد:٢٠١١،ص٧٢)، ويتم التعبير عن الفساد بعدة معاني وفقاً لموقعه(عصام عبد الفتاح:٢٠١١،ص١٤).

الفساد في اللغة العربية: الفساد في اللغة العربية من"فاء وسين و دال" كلمة واحدة فسد الشيء، كما قال ابن منظور: الفساد نقيض الصلاح، والإستفساد خلاف الاستصلاح(ابن منظور،ص٣٣٥).

ومن هنا فإن مدلول الفساد في اللغة العربية وفقاً لما سبق يشير إلى كل سلوك يتضمن الخروج عن قواعد الطبيعة وأحكام الفطرة الإنسانية السليمة، ويترتب على ذلك الضرر والخلل.

أما **الفساد في اللغة الإنجليزية Corruption:** بمعنى فاسد، متعفن، باطل الأخلاق، وذلك يعني ان الفساد في اللغة الإنجليزية يعني التلف وتدهور التكامل والفضيلة ومبادىء الأخلاق وأيضاً الرشوة. وبذلك يتضح أن مفهوم الفساد في اللغة الإنجليزية يشير إلى السلوك الفعلي، الذي ينطوي على التلف والتدهور الأخلاقي (Longman:2011,p150).

التعريف الإصطلاحي للفساد:-

نظراً لتعدد أنواع الفساد ومظاهره في مختلف النواحي "الإدارية، والسياسية، وغيرها، لذلك فإن تحديد المقصود بمصطلح الفساد يختلف بإختلاف الزاوية التي ينظر إليها.

وقد عرف الفساد في موسوعة العلوم الإجتماعية بأنه أى فعل خارج عن القانون ومنافٍ للأخلاق بهدف تحقيق المنفعة الشخصية على حساب المنفعة العامة(أحمد الأصفر:٢٠٠١،ص٣٢٩)

كما قام **رونالد رلثR.Wralth وسيمبكنزE.Simpikins** بتعريف الفساد بأنه أى فعل يتفق عليه من قبل المجتمع بأنه فساداً ويشعر فاعله بالذنب أثناء إرتكابه(صلاح الدين:١٩٩٤،ص٣٩)

ومما سبق يعني الفساد الخروج عن النظام والقانون لتحقيق مصالح خاصة سياسية أو اقتصادية أو إجتماعية لصالح فرد أو جماعة معينة.

قامت منظمة الشفافية الدولية (Transparency International Organization) بتعريف الفساد بأنه سوء استخدام السلطة العامة لربح أو منفعة خاصة أو أنه عمل ضد الوظيفة العامة التي هى ثقة عامة(التقرير الأول للجنة الشفافية والنزاهة:٢٠٠٧). ومن هنا فإن هذا التعريف يركز على الفساد في القطاع الحكومي ، وإتسم هذا التعريف بالتوسع في دائرة الفساد ليشمل كل فعل من شأنه تحقيق مصلحة خاصة، وإن لم تنص عليه التشريعات والقوانين.

١- الفساد الإداريAdministrative Corruption

يحظى هذا النوع من الفساد إلى أهمية بالغة في كونه محور الدراسة، ويرتبط الفساد الإداري بمظاهر الإنحرافات الوظيفية. في كثير من الأحيان قد يدعم كل من الفساد الإداري والسياسي بعضهما البعض في نطاق توزيع الأدوار بين المركزية واللامركزية، وبذلك ينتشر الفساد من قمة الهرم السياسي إلى صغار الموظفين، ويقومون بتنفيذ ما يؤمرون به من تعليمات للقيام بأعمال تشير

إلى الفساد، وفي هذه الحالة ينتشر الفساد الإداري من خلال دعم الفساد السياسي له(آمال محمد:٢٠٠٤،ص٣٩).

يعرف الفساد الإداري قياساً على مفهوم الفساد بأنه: إستغلال الوظيفة العامة بكل مايترتب عليها من سلطة إلى جانب مخالفة القوانين لتحقيق منافع خاصة مالية أو غير مالية(مهدي اللوزي : ١٩٩٣، ص٣٨).

كما عرفه أيضاً جوزيف ناى Joseph Nay بأنه السلوك المخالف للتعليمات والواجب الرسمي للحصول على المصلحة الشخصية، ويدفع هذا السلوك إلى إستعمال الرشوة لمنع موضوعية شخص معين، كما يشمل سوء استخدام المال العام كالتوزيع غير العادل وغير القانوني للموارد العامة بهدف تحقيق مكاسب شخصية(صلاح الدين:١٩٩٤،ص٣٩).

كما صاغ قاموس ويبستر الدوليWebster تعريفين للفساد الإداري وفق المدرسة القيمية يتمثلان في إضعاف وإفساد الإستقامة والفضيلة والمبادىء الخلقية المتعارف عليها، أو الحث على العمل المنافِ للأخلاق العامة متمثلاً في الرشوة أو الوسائل غير القانونية، ووفقاً للمنهج القيمي فإن مفهوم الفساد الإداري يتخذ القيم كمقياس للحكم على السلوك الفاسد، وذلك يتعلق بمفهوم القيم وفقاً لتغيره بمرور الزمن فهو أمر نسبي يصعب التحقق منه.

ومن هنا فإن التعاريف الآنفة الذكر قد تختلف في وصفها للفساد الإداري، ولكنها تتفق في الهدف من الفساد الإداري وهو إستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكسب شخصية.

مفهوم الفساد الإداري اصطلاحاً:

يعد مفهوم الفساد الإداري مفهوم واسع وشامل لا يجمعه تعريف واحد(محمد عبد الغنى:٢٠٠٧،ص١٠) ، ويرجع ذلك لتعقده واختلافه من زمن لآخر. إلى جانب صعوبة وضع معايير عامة لقياس ظاهرة الفساد في المجتمع، نظراً لإختلاف المعايير القانونية والإجتماعية من دولة لأخرى(حسنين المحمدي:٢٠٠٨،ص١٥).ومن هنا يظهر مدى إرتباط الفساد الإداري بالإدارات

الحكومية والوظيفة العامة، لكون الشخص القائم بالفساد الإداري موظف عام، وبناءً على ذلك لا تُعتبر مخالفة القواعد والقوانين فى القطاعات الخاصة فساد إداري، ولذلك تم التركيز على الفساد في الهيئات الحكومية.

مظاهر وأنماط الفساد الإداري

ينشأ الفساد ويتفشى نتيجة للعوامل السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية التي يمر بها المجتمع، وبذلك تختلف مظاهر الفساد وتصنيفاته وفقاً لتلك عوامل، ومن أهم هذه المظاهر ما يلي(فاتن سيد:٢٠١٣،ص٤٠٠)

١- **استغلال المنصب العام:** يسعى أصحاب المناصب العامة وخاصة في الدول النامية إلى إستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية خاصة، وبذلك يقومون بإساءة إستخدام السلطة من خلال الغش والإسراف في استخدام أموال الدولة وإستغلالها والإضرار بالثقة التي منحتها لهم الدولة.

٢- **الإعتداء على المال العام:** ويقوم بهذا السلوك كبار المسئولين الحكوميين، وذلك من خلال إستغلال نفوذهم لتحقيق مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة، وتتمثل في الحصول على قروض بفوائد مخفضة وبدون ضمانات، والإعتداء على المال العام من خلال الإستيلاء على أصول وممتلكات الدولة كشراء الأراضي بما يقل عن قيمتها الحقيقية(عامر الكبيسي:٢٠٠٠،ص١٠٦)

٣- **الإختلاس:** ويعني الإختلاس تحويل الشيء عن وضعه وإضافته إلى ملك حائزه، ويعني ذلك إضافة الجاني الشيء المسلم إليه إلى حيازته الخاصة بنية التملك، ويلجأ بعض صغار الموظفين لهذه الممارسات بعد إنتشار الممارسات الفاسدة بين رؤسائهم الذين تتزايد ثرواتهم بسرعة كبيرة دون أن يتعرضوا للمساءلة.

٤- **الرشوة:** وتعني قيام الموظف بطلب أو قبول مقابل مادي أو معنوي للقيام بعمل من إختصاص وظيفته.

٥- **الإبتزاز:** يعد الإبتزاز نمط سلوكي يمارسه بعض الموظفين، وغالباً ما يلجأ بعض هؤلاء الموظفين إلى إبتزاز المواطنين من خلال القيام بتهديدهم بما يجبرهم على دفع الأموال، ويختلف الإبتزاز عن الرشوة، فالرشوة تدفع بإرادة ورغبة مقدمها لتحقيق مصلحة خاصة به، أما الإبتزاز يحدث جبراً لما يتعرض له الشخص من تهديد لدفع الأموال لمن يقوم بإبتزازه.

٦- **المحسوبية:** تعني هذه الظاهرة المساهمة من خلال الوساطة والمحاباة من خلال استغلال الموظف العام لسلطته لتحقيق أهداف شخصية، وللمحسوبية عدة أشكال كإستخدام النفوذ في تعيين الموظفين الذين يفتقرون لشروط شغل الوظيفة، وذلك يعبر عن الإنحراف والفساد في السلطة مما يستوجب المساءلة وتنفيذ العقاب.

خصائص الفساد الإداري

١- عمل مستتر ويتم في إطار من السرية والخوف، والكشف عنه يؤدي إلى معرفة جزء من الحقيقة التي ينبغى معرفتها كاملة(عماد جاسر: ٢٠١٢، ص٦٠).

٢- يتخذ أشكالاً وعناصر متعددة يصعب كشفها كالإختلاس والرشوة، والإبتزاز، والتزوير، وسوء إستخدام الأموال العامة.

٣- وجود عنصر المخاطرة والمغامرة المصاحب لأعمال الفساد، كلما كانت الظروف التي بها عنصر المخاطرة ضعيفاً يكون مغرياً، ويقل الإغراء في حالة زيادة عنصر المخاطرة، فالصفقات الكبرى تحفز كبار الموظفين على المغامرة، لأن إحتمالات الشكوك حولها تكون ضعيفة، وبذلك لابد من أخذ هذه الخاصية في عين الإعتبار عند وضع خطط مكافحة الفساد (S.H Alatas:1991,p.32).

٤- لم يعد عملاً فردياً بل أصبح عملاً منظماً، فعادةً يشترك في الفساد أكثر من شخص وبذلك تتعدد الأطراف التي تتعامل مع الفساد مما يجعله أكثر تعقيداً، وبذلك يصعب مكافحته (Wilson:2005,p518).

ونظراً للسمات المتعددة للفساد والتي تجعل جريمة الفساد تختلف عن غيرها من الجرائم، فلذلك يجب التعامل الموضوعي والإجرائي مع هذه الظاهرة، وبشكل يتوافق مع هذه السمات حتى يتحقق الأهداف المرجوة في مواجهة ومحاربة الفساد، لما يتسم به الفساد من سرية وتنظيم عن غيره من الجرائم.

دوافع الفساد الإداري وآثاره

أسباب الفساد الإداري

يعد الفساد الإداري من أهم المشاكل التي يواجهها المجتمع، ويجب تحديد عوامل الفساد لمعرفة كيفية الحد منه، والتوصل إلى طرق علاجه، كما تختلف أسباب انتشار الفساد الإداري وطرق علاجه في الدول النامية عن الدول المتقدمة.وترجع الأسباب الأساسية للفساد الإداري إلى عدة عوامل متداخلة (سياسية، اقتصادية، إجتماعية، قانونية، إدارية)، والتي تكمن في أسباب داخلية وأخرى خارجية للفساد الإداري(على أحمد:٢٠٠٨،ص١).

أولا/الأسباب الداخلية للفساد الإداري:

تنقسم الأسباب الداخلية للفساد الإداري إلى سببين إحداهما يرتبط بالموظف العام داخل المؤسسات العامة، والآخر يرتبط بالوظيفة العامة التي يشغلها الموظف.

١- الأسباب المرتبطة بالموظف العام

من الأسباب والعوامل التي تؤدي بوقوع الموظف العام في الفساد الإداري عوامل شخصية/عوامل نفسية.

أ- **العوامل الشخصية:** قد تتعدد الأسباب والمقتضيات الشخصية التي تدفع بالفرد إلى القيام ببعض أعمال الفساد التي تكمن في عوامل موروثة/عوامل مكتسبة(محمد الصيرفي:٢٠٠٧،ص٧٤).

- **العوامل الموروثة:** ويقصد بها الدوافع المرتبطة بالرغبات التي لا يستطيع الفرد الإستغناء عنها،والقصور في إشباع تلك الرغبات يؤدي بالموظف العام إلى القيام بأعمال منافية لأخلاقيات الوظيفة العامة(إلهام رغدودي:٢٠٠٦،ص١٦). كما أن للقدرات العقلية تأثير بالغ الأهمية، فالقصور العقلي للموظف يؤثر سلباً على سلوكه العام مما يجعله أكثر عرضة للوقوع في الفساد(محمد الصيرفي:٢٠٠٧،ص٧٥).
- **العوامل المكتسبة**: تتمثل العوامل المكتسبة في إحتياجات الفرد التي يريد التمتع بها، كحاجته لإكتساب إحترام الآخرين وإثبات الذات، وفي حين عدم إشباع تلك الاحتياجات يؤثر ذلك على العامل النفسي للفرد مما يدفعه إلى الوقوع في أعمال ترتبط بالفساد(محمد الصيرفي:٢٠٠٧،ص٧٦).

ب- **ضعف الوازع الديني:** يعد الدين والعقيدة من أهم العوامل للحد من تفشي الفساد ومكافحته، فكلما ضعفت روح الدين وتتبع الإنسان تحقيق شهواته، كلما إقترب من الوقوع في الفساد(سعيد بن محمد:٢٠٠٧،ص٧٧).

٢- الأسباب المرتبطة بالوظيفة العامة:

تعددت العوامل التي بدورها تتسبب في خلق بيئة عمل تساعد على تفشي الفساد الإداري والتي تتمثل فيما يلي:

أ- **العوامل الإدارية المساعدة على الفساد الإداري:-** تناولت العديد من الدراسات تأثير الأسباب والعوامل الإدارية على إنتشار الفساد الإداري في المؤسسات العامة، وتم الإتفاق على عدة عوامل تتلخص فيما يلي:-

- تعقد الإجراءات وعدم وضوحها، مما يؤدي إلى تأخر العمل وإهدار وقت كبير للعملاء، مما يدفعهم لإتباع مظاهر الفساد الإداري المتمثلة في الرشوة لإنجاز مهامهم(السيد علي :٢٠٠٣،ص٣٠).
- انعدام الشفافية الحكومية في صنع القرار، غياب الشفافية يفتح مجالاً واسعاً أمام القادة الإداريين في إتخاذ ما يتناسب مع رغباتهم من إجراءات، مستندين إلى حالة التعتيم التي تسود المجتمع(أحمد صقر:١٩٩٩،ص٢).
- تضخم الجهاز الإداري الناتج عن حث بعض القيادات الإدارية والسياسية على تعيين بعض الأنصار بغض النظر عن مدى كفاءتهم أو إحتياج العمل لهم، وقد يؤدي تضخم الجهاز الإداري إلى تضارب الإختصاصات وعدم تناسب السلطة مع المسئولية، إلى جانب انخفاض أجور الموظفين بما لا يتناسب مع إرتفاع المستوى المعيشي، وذلك يؤدي إلى اتباع طرق غير مشروعة كالإبتزاز والرشوة.(حنان سالم:٢٠٠٣،ص١١٩).

ب- **العوامل القانونية المساعدة على الفساد الإداري:** من أهم عوامل إنتشار الفساد في الدول النامية عدم وجود قوانين رادعة للفساد وإن كانت مكتوبة، ويعني ذلك إنعدام القدرة على التنفيذ الفعال لها بمعاقبة الخارجين عن نص القانون (حنان سالم:٢٠٠٣،ص١١٥).جمود وقصور القوانين المرتبطة بمكافحة الفساد الإداري، وقدم البعض منها بما لايتناسب مع الواقع وبالتالي لا يتم تنفيذها(عبد القادر جبريل:٢٠١٠،ص١١٨). كما أن اختلاف القوانين من دولة لأخرى، ومن منظمة لأخرى إلى جانب تضاربها يتيح الفرصة للتهرب من تنفيذ القوانين أو الخروج عنها بثغرات قانونية وفقاً لطرق تتعارض مع مصالح المواطنين(عماد صلاح:٢٠٠٣،ص٨٩).

ثانياً/ الأسباب الخارجية للفساد الإداري:

للفساد الإداري عوامل وأسباب خارجية تؤثر في شخصية الموظف وسلوكه في عمله، وهى مستمدة من البيئة المحيطة بالإدارة والعاملين بها، ويتم تقسيم الأسباب الخارجية المساعدة على الفساد الإداري إلى "سياسية، وإقتصادية، وإجتماعية".

أ- **العوامل السياسية المساعدة على الفساد الإداري:** قد يؤثر عدم الإستقرار السياسي على انتشار الفساد الإداري ويتم توضيح بعض العوامل المؤثرة على تفشي ظاهرة الفساد الإداري فيما يلي(مصطفى كامل:٢٠٠٤،ص٢٨٧)

- تؤثر كثرة الإضطرابات والإنقلابات إلى عدم الإستقرار السياسي في الهيكل التنظيمي للأجهزة الإدارية والتغيير الشامل للعاملين، بما يعني أن قيام عملية التوظيف في الوظائف العامة على الولاء وليس على الكفاءة، مما يؤدي إلى إنتشار الوساطة والمحاباة.
- إنعدام ديمقراطية الأجهزة التشريعية التي تمثل السلطة السياسية، والتي تتمثل في وضع القوانين التي تخدم الطبقة الحاكمة، كما أن عدم مشاركة المواطنين في رسم السياسة العامة للبلاد يؤثر باللامبالة والتراخي في أداء العمل، مما يؤدي إلى إنتشار الفساد(صلاح الدين:١٤١٤،ص١٢٦).
- التفاوت بين فئات وطبقات المجتمع يؤدى إلى ضغف الولاء والإنتماء للدولة، وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، والتغاضي عن معاقبة المفسدين لإنتمائهم إلى طبقات معينة من مراكز القوه بالدولة(عيسى عبد الباقي:٢٠٠٤،ص١٠٠).

ووفقاً لما سبق نجد أن سوء الأوضاع السياسية عبارة عن محصلة نهائية لإستشراء الفساد، فأصحاب المناصب العليا غالباً ما يسعون لتحقيق مصالح شخصية ونهب المال العام.

ب- **العوامل الإقتصادية المساعدة على الفساد الإداري:** تؤثر العوامل الإقتصادية بشكل فعال على إنتشار مظاهر الفساد الإداري بأجهزة الإدارة العامة، ويشكل التفاوت الإقتصادي عاملاً مهماً من عوامل إنتشار مظاهر الفساد الإداري. ويتم توضيح بعض العوامل المؤثرة على تفشي ظاهرة الفساد الإداري فيما يلي:-

- للمساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الكبرى دوراً واضحاً في السيطرة على الدول النامية لتتماشى على نهجها، نظراً لأن تلك المساعدات تُمنح لخدمة الدول الكبرى، بما يؤثر بشكل سلبي على القرار السيادي للدولة الممنوحة لتلك المساعدات(حنان سالم:٢٠٠٣،ص٩١).
- يؤدي الإرتفاع المستمر في معدل البطالة، والركود الاقتصادي إلى قصور دور الدولة في إعادة توزيع الثروة الوطنية، مما يؤدي إلى انتشار الفساد الإداري. ويتمثل المعيار الرئيسي للحكم على مدى تفشي الفساد أو الحد من انتشاره في قدرة الدولة على تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي لتوفير مستوى معيشي يتسم بالرفاهية(ديالا الحج:٢٠٠٣،ص٩٤).
- استخدام الشركات الدولية النشاط طرق غير مشروعة لتحقيق أهدافها، كما أنها تقوم بتوجيه سياسة الدول بما يتفق مع مصلحتها ومصالح دول أخرى(أحمد محمد:١٩٩٧،ص١٠٩).

و بناءً على ما تم عرضه نجد أن لضعف المؤسسات السياسية والإدارية أثرها السلبي على المواطنين والمتمثل في عرضهم وتقديمهم للرشاوى وإلتجاءهم للوساطة والمحاباة للحصول على خدمات تعد من حقهم قانونياً.

ج- **العوامل الإجتماعية المساعدة على الفساد الإداري:** يعد تغير العوامل الإجتماعية من أهم اللأسباب الفعالة في إنتشار الفساد الإداري، وللبيئة الإجتماعية تأثير مباشر على تصرفات العاملين بها والمتمثلة في:-

- دور التنشئة الإجتماعية في كونها من أهم العوامل الذي يشكل السلوك التنظيمي للأفراد، وتؤثر في تفكير الأفراد وسلوكياتهم بما يؤثر على عملية إتخاذ القرارات الإدارية(ديالا الحج:٢٠٠٣،ص٩٠). ووفقاً للمدخل الإجتماعي فقد يحدث تعارض بين القيم الإجتماعية التي تتمثل في العادات والرغبات، وبين القيم التنظيمية المتمثلة في توقعات المؤسسات حول سلوك وأداء الموظفين، ويؤثر ذلك التعارض في سلوك الفرد ويغلب عليه الميل نحو القيم الإجتماعية(رمزي محمود:٢٠٠٦،ص٧٥).
- تعد الوساطة مقبولة إجتماعياً، إلا أنها لا تتفق ولا تتناسب مع طبيعة الدولة المالكة للمؤسسات العامة، فهى تمثل واقع سياسي وقانوني، وتصبح الوساطة في الدولة عبارة عن تقديم تسهيلات السلطة العامة وخصائص القانون العام لغير أهداف الدولة، مما يتسبب في ظهور ممارسات الفساد الناتجة عن العادات والتقاليد الإجتماعية، والتي تظهر في تحيز الموظف العام في العمل الرسمي لمن يهمه أمرهم سواء(قرابة، صداقة)، للإنتفاع بمكاسب خاصة بطرق غير مشروعة(عبد المجيد حمد:٢٠٠٣،ص٣٤).

ومن هنا فإن أسباب الفساد الإداري تختلف من منظمة لأُخرى، ومن شخص لآخر، كما يتم تحديد أسباب الفساد وفقاً للظروف والعوامل التي تساعد على ظهور الفساد، ومن الممكن أن تشتمل أسباب الفساد على مزيج من كل هذه الأمور التي تم ذكرها سابقاً.

آثار الفساد الإداري

للفساد آثار سلبية على مختلف جوانب الحياة السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والإدارية، كما يؤدى الفساد إلى إنتهاك حقوق الإنسان، ويزيد من مستوى الفقر في المجتمع.

١- الآثار السياسية للفساد الإداري

و تتمثل الآثار السياسية السياسية للفساد الإداري فيما يلى:

- عدم الإستقرار السياسي والمتمثل في انتشار الفساد في الدول المرتبطة بالقروض الخارجية، فهى تكون ملزمة بتنفيذ شرط جزاء، وفي حين الإخلال به يؤثر على الدولة بفقدان سيادتها من خلال تحكم وتدخل الدول المقرضة بسيادة تلك الدول. كما يقوم المفسدون بإستخدام القروض في المشاريع التي لا علاقة لها بالتنمية، أو يتم توجيهها إلى حسابات خاصة لأعضاء النخب السياسية(إيثار الفتلي:٢٠١١،ص١٠٠).
- يؤدي النظام السياسي غير الديمقراطي إلى إضعاف المؤسسات الإجتماعية، والسياسية، والقانونية، مما يتيح الفرصة أمام مفاسد جديدة، وأهم ما ينتجه النظام السياسي المستبد هو غياب مبدأ الفصل بين السلطات الذي يقوم على توزيع السلطات بشكل أنسب، أى غياب دولة المؤسسات السياسية، والقانونية، والدستورية(Bhagwati:1982,p988).وبالتالي يعد الإستبداد السياسي وغياب الديمقراطية، وحصر الحكم في أيدي قلة من أخطر مداخل الفساد، فغالباً ما يصور الحاكم نفسه كمثال للنزاهة والأمانة، وفي مقابل ذلك يقوم بإستغلال القانون والمؤسسات لتخطي المصلحة العامة من أجل تحقيق أهداف شخصية.
- يعمل الفساد على ضغف قوة الدولة، ويجعلها أكثر إنكشافاً أمام القوى الخارجية، كما يقلل من قدرتها على المساومة مع الشركات الدولية، ويعطى فرصة التعامل لهذه الشركات بعقود غير متوازنة مع كبار المسئولين في تلك الدول كما أن في حالة عدم إستمرار نظام الحكم، لا يكون من مصلحة الدول الأخرى أن تقيم معها علاقات بعيدة المدى(مصطفى كامل:٢٠٠٤،ص٢٨٩).

ويترتب على ذلك أن الفساد يسيء بسمعة الدولة، ويقلص فرص حصولها على المساعدات والمعونات المالية، مما ينعكس سلباً على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يؤدي الفساد إلى إفتقار العقلانية للمسئولين الحكوميين الفاسدين في إتخاذ القرارات السياسية، وذلك لتركيز السلطة في قمة جهاز الدولة، ولغياب حكم القانون، مما يؤثر بشكل سلبي على إتخاذ القرارات السياسية دون الإستفادة من أجهزة البحث، التي من شأنها توفير معلومات شاملة عما تواجهه الدولة في مجال محدد، وعن عواقبها والتي تؤثر سلباً على سمعة الدولة وتعرضها للعقوبات الدولية(مصطفى كامل:٢٠٠٤،ص٢٨٧).

٢- <u>الآثار الإقتصادية للفساد الإداري</u>

تتمثل الآثار الإقتصادية للفساد الإداري فيما يلي

- للفساد الإداري تأثيره السلبي على النمو الإقتصادي، والمتمثل في خفض معدلات الإستثمار المحلي والأجنبي، يقوم المستثمر بتجنب البيئة المتفشي بها الفساد، لتجنب دفع الرشاوى، وذلك يقلل من معدلات الاستثمار، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي بما يؤثر على معدل النمو الاقتصادي بالإنخفاض(إيثار الفتلي:٢٠١١،ص٨٩).
- تشويه الأسواق وسوء تخصيص الموارد نتيجة لضعف قدرة الحكومة في فرض طرق الرقابة اللازمة، لتصحيح أخطاء السوق مما يؤثر على الحكومة بفقدان سيطرتها الرقابية، وتشويه الشكل العام للوظائف الحكومية، من خلال عدم تحقيق العدالة في التوظيف والترقية، فلا تتم وفقاً للكفاءة بل وفقاً للمحسوبية، مما يؤثر على العاملين ويقلل من كفاءتهم، وبالتالي يشوه سوق العمل ويضعف كفاءة الموارد المخصصة لعملية التنمية(إيثار الفتلي:٢٠١١،ص٩٣).
- يعمل الفساد على تقليل الإيرادات العامة، وزيادة النفقات العامة ويتم ذلك من خلال التهرب الضريبي أو محاولة الحصول على الإعفاءات الضريبية بطرق غير مشروعة، كما أن زيادة تكلفة بناء المشروعات، يؤثر بشكل سلبي على الموازنة العامة للدولة، وبالتالي لا تستطيع الحكومة القيام

بممارسة السياسات المالية بشكل سليم، مما يؤدي إلى عدم الإستقرار الإقتصادي(المرسي السيد:٢٠٠١،ص٢٧).

- يؤثر الفساد في نوعية المرافق العامة وكفاءتها، تتمثل في محاولة إرساء العطاءات بصورة فاسدة مقابل الإستحواذ على عقود المشاريع، ففي حالة دفع الرشاوى يؤثر ذلك على نوعية وكفاءة الخدمات العامة، وبذلك لا يتم الإستفادة من تلك المشاريع، ولا عما ينتج عنها من نمو إقتصادي .
- إستغلال أصحاب النفوذ ما يميزهم في المجتمع، مما يعطي لهم فرصة الإستحواذ على أكبر قدر من المنافع الإقتصادية المقدمة من قِبل النظام(جورج العبد:٢٠٠٤،ص٢٢٥).

٣- الآثار الإدارية للفساد

يؤدي الفساد الإداري للأجهزة الإدارية في الدول النامية إلى خلق علاقة سيئة بين طبقة الموظفين ورؤساءهم في العمل، كما تؤثر هذه العلاقة على الرؤساء بإستبدادهم للسلطة وبالتالي تتركز السلطة وإتخاذ القرار في أيدي قليل من الأفراد، مما يؤدي إلى صعوبة مواجهة مشاكل العمل وعرقلة سيره.

يؤدي انتشار الفساد الإداري إلى هجرة ذوي الخبرة والكفاءة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى إنعدام الكفاءة الإدارية في الدول النامية، فقد يتوقف نجاح الإدارة في أى دولة على توافر الخصائص والمؤهلات ومراعاة الموضوعية عند التعيين(أحمد محمد:١٩٩٧،ص١٢٢).

٤- الآثار الإجتماعية للفساد الإداري

لا تتوقف آثار الفساد الإداري على الجوانب السياسية، والإقتصادية، والإدارية فقط، بل تؤثر أيضاً في الجانب الإجتماعي، والتي تتمثل في خلخلة القيم الأخلاقية، وإنتشار الإحباط والسلبية واللامبالاة بين أفراد المجتمع، كما يؤدي الفساد إلى زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء، حيث يعمل الفساد على تقليل إمكانيات كسب الدخل للفقراء نظراً لتضاؤل الفرص المتاحة، ويتمثل ذلك في الحد

من الإنفاق على الخدمات العامة، وعدم تمتع بعض أفراد المجتمع بحقوقهم الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية(سعيد عبد المؤمن:٢٠٠٤،ص٢٨٥).

آليات مكافحة الفساد

أولاً/المحاسبة:(Accountancy): وتتمثل في خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية، والمحاسبة على نتائج أعمالهم، وذلك يعني خضوع المسئولون الذين يشغلون قمة الهرم الوظيفي كامل المسئولية أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمالهم، ومن ثم خضوعهم للمحاسبة(حسن أبو حمود:٢٠٠٢،ص٤٦١-٤٦٣) .

ثانياً/المسئولية(Responsibility): وتعني المسئولية تحمل الشخص نتائج أفعاله وعواقب ما يصدر عنه من تقصير، من قِبل الجهة المسئولة عن الرقابة والإشراف، والتزام المسئول بتنفيذ الجزاء الواقع عليه لما تسببه من ضرر (محمد البوشوارى:٢٠٠٨،ص١٢) .

ثالثاً/المساءلة:(Accountability): تعد المساءلة دور المسئولين المنتخبين أو المعينين عن الوظائف العامة، وإلزامهم بتقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم، ومدى قدرتهم على تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات الوافية عن أعمال الإدارات العامة، للتأكد من إتفاق عملهم بدعم قيم الديمقراطية، مما يزيد من دعم المواطنين لهم، كما عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها إلزام المسئولين بتقديم وتوضيح المعلومات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية أداء واجباتهم واستخدام صلاحياتهم، وقبول الإنتقادات الموجهة إليهم، ومحاولة تلبية ما يطلب منهم مع تحمل جزء من المسئولية في حالة الفشل(حسن لداودة وآخرون:٢٠٠٧،ص١٨).

رابعاً/ الشفافية(Transparency): تُعبر الشفافية عن الوضوح وهى عكس السرية، فهى تعبر عن التواصل بين الحكومة والشعب، مما يتيح الفرصة لتمكين الجمهور من الإطلاع على كيفية وإدارة شئون الدولة، و الوضوح داخل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني ، و كذلك علانية الإجراءات والأهداف والبعد عن التضليل في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وعلانية إجراءات الدولة تجاه قضايا الفساد الإداري والمالي من قِبل مؤسسات الدولة وفئات المجتمع المختلفة(عبد الله بن ناصر:٢٠٠٨،ص١١٣).

خامساً/الرقابة(Controlling): تُعبر الرقابة عن القوة وسلطة مراقبة العمل والتوجيه، ووضع تقييم والحث على التعديل .كما عرفها **هنري فايل** بأنها عملية التحقق من سير الأعمال وفقاً للقواعد الموضوعة، والتي يجب إتباعها، ومعرفة نقاط الضعف والقصور، وسرعة علاجها(عبد الكريم أبو مصطفى:٢٠٠٢،ص٢٤٦).

سادساً/النزاهة(Integrity): تُعبر النزاهة عن كافة القيم المتعلقة بالأمانة في العمل، ويعد غياب النزاهة معوق لعملية التنمية والتقدم، ومن هنا أصبح من الضروري تعزيز قيمة النزاهة داخل مؤسسات الدولة، للتغلب على ما يعتريها من فساد(أحمد فتحي سرور:١٩٨٣،ص١١). أما النزاهة بالنسبة للموظف العام فإنها تعد واجباً وظيفياً، وإلتزاماً بالأمانة والإستقامة، وهذا الواجب يفرض التصدي للقيام بأعباء الوظيفة العامة التي أصبحت مع التطور الكبير لدور الدولة ذات تأثير وفاعلية على سلطة الحكم، وعنصراً هاماً لدعم الإستقرار والتقدم (وليد إبراهيم:٢٠١٠،ص٤١).

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

١- من أهم مسببات الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية غياب مبدأ الرقابة.
٢- من أكثر أنماط الفساد الإداري شيوعاً داخل الأجهزة الحكومية (الرشوة، والوساطة، والمحسوبية ،والمحاباة).
٣- من أهم الطرق التي يجب اتباعها لمواجهة الفساد الإداري الحرص على بث أخلاقيات العمل من خلال دعم روح الدين والعقيدة، إلى جانب تعزيز عنصر الرقابة.
٤- ضعف أجور الموظفين بما لايتناسب مع ارتفاع مستوى المعيشة.

ثانياً: التوصيات

و على ضوء النتائج كانت هناك عدة توصيات من أهمها :

١- الاهتمام بتقوية الوازع الديني وتعزيز الرقابة الذاتية والتركيز على الربط بين الواجب الديني والوظيفي.
٢- الحث على إصلاح الأوضاع الإدارية للأجهزة الحكومية دراسة سياسة الأجور والمرتبات لأجهزة الخدمة المدنية لمعالجة تراجع أجور الموظفين ليتناسب مع الظروف المعيشية.
٣- تفعيل عنصر الرقابة في المؤسسات العامة للحد من الفساد الإداري.
٤- تعزيز دور الشفافية بما يؤدي إلى حرية تداول المعلومات في متناول الجميع، إلى جانب تعزيز المساءلة لتجنب الوقوع في أعمال الفساد لما تحمله المساءلة من عقاب في حالة اكتشاف اى انتهاكات.
٥- تفعيل مجموعة الأنظمة والقوانين المتصلة بالوظيفة والموظف.

الخاتمة

إن من أسباب الفساد الإداري، الأسباب الخاصة بالرغبات المادية التي لايستطيع الفرد الإستغناء عنها كما أن القصور في إتباع تلك الرغبات يؤدي بالموظف العام إلى القيام بأعمال خارجة عن القانون وعن أخلاقيات الوظيفة العامة، وأيضاً تضخم الجهاز الإداري ويرجع هذا السبب إلى تعيين بعض الأنصار بغض النظر عن الكفاءة في الأداء مما يؤدي نهايةً إلى إنتشار الفساد وخلق مبررات لحدوثه.

المراجع:-

المراجع باللغة العربية

المعاجم والقواميس

١- إبراهيم أنس وآخرون، المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية، الجزء١، ط٢، دار المعارف، القاهرة،١٩٧٥م.
٢- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، بدون سنة نشر.

الكتب

١- أحمد فتحي سرور، المشكلات المعاصرة للسياسة الجنائية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٣م.
٢- أحمد محمد عبد الهادي، "الإنحراف الإداري في الدول النامية"، مركز الأسكندرية للكتاب، الأسكندرية،١٩٩٧م.
٣- السيد على شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، المطبعة المصرية، القاهرة٢٠٠٣م.
٤- إيثار الفتلي هاشم الشمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية، ط١، دار اليازورى للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١م.
٥- حسنين المحمدي بوادي، الفساد الإداري : لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الأسكندرية، ٢٠٠٨.
٦- حنان سالم، "ثقافة الفساد في مصر دراسة مقارنة للدول النامية"دار مصر المحروسة، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٧- ديالا الحج عارف، "الإصلاح الإداري:الفكر والممارسة"، الطبعة الأولى، دار الرضا، دمشق، ٢٠٠٣م.
٨- عبد الكريم أبو مصطفى، الإدارة والتنظيم، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢م.
٩- عصام عبد الفتاح مطر، جرائم الفساد الإداري في ضوء الإتفاقيات الدولية والتشريعات الجنائية وقوانين مكافحة الفساد في الدول العربية والأجنبية: دراسة قانونية تحليلية مقارنة، الأسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١م.
١٠-محمد البوشوارى، المسئولية المدنية، ط٢، مطبعة أشرف تاسيلا أكادير، المغرب، ٢٠٠٨م.

١١-محمد الصيرفي، أخلاقيات الموظف العام، دار الكتاب القانوني، الأسكندرية، ٢٠٠٧م.
١٢-محمد عبد الغنى حسن هلال، مقاومة ومواجهة الفساد:القضاء على أسباب الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، مصر الجديدة٢٠٠٧م.
١٣-مهدي اللوزي سليمان زويلف، التنمية الإدارية والدول النامية، عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.
١٤-محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، ط١، دار الثقافة، عمان، ٢٠١١م.

الرسائل العلمية

١- إلهام رغدودي، مكافحة الرشوة والفساد في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قالمة، الجزائر، ٢٠٠٦.
٢- رمزي محمود حامد ردايدة، "أثر العولمة على الفساد السياسي والإقتصادي"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠٦م.
٣- سعيد بن محمد بن فهد الزهيري القحطاني، إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجيستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف، الرياض، ٢٠٠٥م.
٤- عبد القادر جبريل فرج جبريل، "الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية الديمقراطية"، رساالة ماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، ٢٠١٠م.
٥- عبد الله بن ناصر بن عبدالله آل غصاب، العدالة الجنائية، رسالة ماجستير، تخصيص السياسة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨م.
٦- عبد المجيد حمد حراحشة، "الفساد الإداري:دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠٣م.
٧- عماد جاسرعودة الحديدي، دور القيادة التحويلية في محاربة الفساد الإداري : دراسة ميدانية في قطاع التعليم العالي العراق، رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس، كلية تجارة، قسم إدارة أعمال، ٢٠١٢م.

٨- عيسى عبد الباقي موسى، "معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد، دراسة تحليلية ميدانية"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة جنوب الوادي، قنا، ٢٠٠٤م.
٩- وليد إبراهيم الدسوقي منصور، دور أجهزة الأمن في مكافحة الفساد، رسالة دكتوراه، أكاديمية الشرطة، ٢٠١٠م.

بحوث ومقالات

١- أحمد صقر عاشور، نحو برنامج متكامل لمكافحة الفساد الإداري، أخبار الإدارة، العدد السادس والعشرون، ١٩٩٩م.
٢- آمال محمد كمال إبراهيم، المراقبة الداخلية والمراجعة في الأجهزة الحكومية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، ٢٠٠٤ م.
٣- جورج العبد، العوامل والآثار في النمو الإقتصادي والتنمية، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤ م.
٤- حسن لداودة ، وآخرون، الدليل الإرشادي لمصطلحات ومفاهيم الحكم الراشد، ط١، منشورات الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، ٢٠٠٧م.
٥- سعيد عبد المؤمن أنعم، الفساد المالي والإداري:الحالة اليمنية نموذجا□، ندوات ومؤتمرات انعقدت في اليمن، السنة٨، العدد١٥، اليمن، ٢٠٠٤م.
٦- صلاح الدين فهمي محمود، "الفساد لإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية"، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب:الرياض، ١٩٩٤م.
٧- عماد صلاح عبد الرازق، "الفساد والإصلاح"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣م.
٨- فارس على أحمد، حل الأزمات "الفساد الإداري نموذجاً"، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، ٢٠٠٨م.
٩- فاتن سيد خميس عطية، الفساد المالي والإداري: درسة نظرية تحليلية للأسباب والمظاهر"مؤتمر الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر"، المنظمة الوطنية الدولية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠١٣، ص٤٠٠.

١٠-مصطفى كامل السيد، "العوامل والآثار السياسية"، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م.

دويات ومجلات علمية

١- أحمد الأصفر، الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العامة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد١٦، العدد٣٢، أكتوبر٢٠٠١م.

٢- المرسي السيد حجازي، التكاليف الإجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٦٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت٢٠٠١م.

٣- حسن أبو حمود، الفساد و منعكساته الاقتصادية والاجتماعية، قسم الدراسات السياسية، مجلة جامعة دمشق، مجلد١٨، عدد١، ٢٠٠٢م.

٤- عامر الكبيسي، الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، المجلد٢٠، العدد١، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

التقارير

١- التقرير الأول للجنة الشفافية والنزاهة بوزارة الدولة للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧.
http://www.ad.gov.eg/About+MSAD/Transparency+committe.

المراجع باللغة الإنجليزية

Books

1- Longman Active Study Dictionary,The Egyptian International Publishing Company 2011.

Journal and periodicals

1- Bhagwati, jadgdish,"Directlyunproductive, profit-seeking (DUP) Activities."journai of political Economy90,no5,October,1982.
2- S.H Alatas,The Sociology of Corruption,Times Books, International, 1991.
3- Wilson,John K,and Richard Damamia,Corruption,Political Completion and Environmental Economics and Management, Vol.49,no.3, Elsevier, New York, 2005.